S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/24830
19 November 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها في قبرص

١ - يقدم هذا التقرير عن مهمة المساعي الحميدة التي اضطلعت بها في قبرص عملا بالفقرة ١١ من منطوق قرار مجلس الأمن ٧٧٤ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٦ آب/اغسطس ١٩٩٢ التي طلب فيها المجلس مني أن أقدم قبل نهاية عام ١٩٩٢ تقريرا كاملا عن المحادثات المباشرة التي كان من المزمع استئنافها في مقر الأمم المتحدة بين زعيمي الطائفتين في أواخر تشرين الأول/اكتوبر . وفي الفقرة ١٠ من القرار نفسه ، طلب مني مجلس الأمن أن اقوم ، إذا لم تسفر هذه المحادثات عن أي اتفاق ، بتحديد أسباب الفشل وتقديم توصية إلى المجلس بمناهج العمل البديلة لحل المشكلة القبرصة .

٢ - وفي آخر تقرير لي بشأن هذه المسألة (S/24472 المؤرخ ٢١ آب/اغسطس ١٩٩٢) ، عرضت الجهود التي بذلت منذ نيسان/ابريل من هذه السنة لانجاز العمل بشأن مجموعة الأفكار المتعلقة بالتوصل إلى اتفاق اطاري شامل . ووصفت بشكل خاص المحادثات عن قرب التي أجريتها مع زعيمي الطائفتين في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٨ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ومن ١٥ تموز/يوليه إلى ١١ آب/أغسطس . ثم وصفت الاجتماعات المشتركة التي عقدها الزعيمان تحت رئاستي والتي بدأت في ١٢ آب/أغسطس بهدف التفاوض حول اتفاق على أساس مجموعة الأفكار ، بما في ذلك مقترحاتي بشأن التعديلات في الأراضي ومسألة النازحين ، والتي ارجئت في ١٤ آب/اغسطس . وقد ارفقت بتقريري مجموعة الأفكار بأكملها .

٣ - وفي تقريري المؤرخ ٢١ آب/اغسطس ، ذكرت أنه جرت لأول مرة مناقشات في الموضوع فيما يتصل بتعديلات الأراضي . ولكن يتعين على الجانب القبرصي التركي أن يبدي الاستعداد اللازم لتوقع التوصل إلى تسوية تتفق بشكل ما مع الاقتراحات الواردة في مجموعة الأفكار ، إذا ما أريد الإبقاء على التوازن الدقيق للجزء المتبقي من مجموعة الأفكار . وفيما يتعلق بمسألة النازحين ، أعربت عن ترحيبي بقبول السيد دنكتاش لمبدأ حق العودة ومبدأ الحق في الممتلكات . وفي الوقت نفسه ، ومع اعرابي عن تفهمي للصعوبات العملية التي تنطوي عليها تسوية مسألة النازحين ، فقد بينت أن الطريقة التي يتم بها التصدي لهذه الصعوبات يجب ألا يكون فيها انكار لمبدأي حق العودة والحق في الملكية . وقد أعربت عن رأيي في أنه لما كانت المواضيع الرئيسية الثمانية لمجموعة الأفكار قد بلغت الآن نفس المستوى من الوضوح ، فإنه ينبغي أن يكون الطرفان في وضع يمكنهما من التوصل إلى اتفاق مبكر . وقد اختتمت تقريري بأن اعربت عن اعتقادي بأنه لما كان استمرار الوضع الراهن فيما يتعلق بقبرص يمثل خيارا غير

221194 221192 211192 92-73549

عملي فسيكون من الضروري ، اذا لم تسفر المحادثات التي ستستأنف في تشرين الأول/اكتوبر عن التوصل إلى اتفاق ، ان ينظر مجلس الأمن بجدية في اعتماد سبل بديلة للعمل من أجل حل المشكلة القبرصة .

٤ - وفي القرار ٧٧٤ (١٩٩٢) ، أيد مجلس الأمن ، في جملة أمور ، بعد أن أعاد تأكيد جميع قراراته السابقة بشأن قبرص ، مجموعة الأفكار بما فيها تعديلات الأراضي المقترحة حسبما هي مبينة في الخريطة الواردة في مرفق تقريري (S/24472) بوصفها الأساس للتوصل إلى اتفاق اطاري شامل . وقد وافق المجلس على رأيي بأن مجموعة الأفكار ، ككل متكامل ، قد تم الآن تطويرها بالقدر الكافي بحيث تمكن الجانبين من التوصل إلى اتفاق ، وحث الطرفين ، اعتبارا من استئناف الاجتماعات المشتركة في اواخر تشرين الأول/اكتوبر على أن يواصلا ، المفاوضات دون انقطاع إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق اطاري شامل على أساس المجموعة الكاملة من الأفكار . وأعرب المجلس عن توقعه بأن يتم ابرام مثل هذا الاتفاق في عام ١٩٩٢ وأكد من جديد اقتناعه بأنه لا يمكن قبول الوضع الراهن .

٥ - وبعد اعتماد القرار ٧٧٤ (١٩٩٢) ، أجرى ممثلي اتصالات وثيقة مع جميع الأطراف المعنية . وقاموا بزيارة المنطقة في الفترة من ٩ إلى ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر وأجروا محادثات مع كلا الجانبين في قبرص ومع حكومتي اليونان وتركيا تحضيرا لاستئناف الاجتماعات المشتركة بين الزعيمين في نيويورك .

أولا - الاجتماعات المشتركة المستأنفة ، ٢٨ تشرين الأول/ اكتوبر - ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢

٦ - بدأت الاجتماعات المشتركة بين الزعيمين تحت رئاستي في الفترة من ١٢ إلى ١٤ آب/اغسطس ، واستؤنفت في ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ في مقر الأمم المتحدة . وقد قبل كلا الزعيمين اقتراحي بأن يتم تناول المواضيع الرئيسية لمجموعة الأفكار بالتسلسل التالي : النازحون ، والجوانب الدستورية للاتحاد ، وتعديلات الأراضي ، ثم تليها المواضيع الرئيسية الأخرى ، وهي : الأهداف العامة ، والمبادئ التوجيهية ، والأمن والضمان ، والتنمية والضمانات الاقتصادية ، والترتيبات الانتقالية .

٧ - وأثناء ١٠ اجتماعات مشتركة استغرقت أكثر من ست عشرة ساعة ، تابعت باهتمام مواقف كل طرف من الطرفين . وقمت بإعداد ورقة غفل بينت فيها العناصر الأساسية لمواقف الطرفين ، بالاضافة إلى الأجزاء ذات الصلة من مجموعة الأفكار وقرارات الأمم المتحدة . وأكد كلا الطرفين أن تلك الورقة تعبر بدقة عن مواقف كل منهما .

٨ - وبصورة عامة ، أكد الجانب القبرصي التركي أنه "يوافق أساسا على ٩١ فقرة من الـ ١٠٠ فقرة" من مجموعة الأفكار ، وأضاف قائلا إن الاختلافات حول الفقرات التسع المتبقية ناشئة عن عدم وجود اتفاق على المسائل السبع التي يعتبرها الجانب القبرصي التركي مسائل رئيسية ومعلقة ، وهي : (أ) السلطة

التنفيذية : مبدأ تناوب منصبي الرئيس ونائب الرئيس وطريقة انتخابهما ؛ (ب) التكوين العددي لمجلس الوزراء الاتحادي ، وتناوب المناصب الوزارية ، ومبدأ توافق الآراء ؛ (ج) الترتيبات الانتقالية ، وبخاصة انشاء حكومة انتقالية ؛ (د) إزالة التفاوتات الاقتصادية ؛ (هـ) مشاركة الاتحاد في المنظمات الدولية التي لا تكون تركيا واليونان معا عضوين فيها ؛ (و) أشكال تأثير تطبيق مبدأ "السيادة الواحدة" بالنسبة لكلتا الطائفتين ، وهو ما يمكن التعبير عنه على أفضل وجه بالصيغة التالية : "تتمتع الولايتان الاتحاديتان بالسيادة بالقدر الذي لا تكون فيه سيادتهما مقيدة بسيادة الدولة الاتحادية ؛ (ز) مسألة "النازحين" حسبما هي موضحة في ورقة تحديد الموقف التي قدمت في المحادثات في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٢ . وبالإضافة الى ذلك ، تمسك الجانب القبرصي التركي بموقفه من مسألة التعديلات في الأراضي ، فرفض قبول الخريطة التي أقرها مجلس الأمن كأساس للتوصل الى اتفاق .

٩ - وأعلن الجانب القبرصي اليوناني قبوله لمجموعة الأفكار وللخريطة كأساس للتوصل الى اتفاق إطاري شامل رهنا بإجراء "أية تحسينات لمصلحة كلتا الطائفتين" . وتعهد الجانب القبرصي اليوناني بأن يتفاوض بحسن نية من أجل التوصل الى اتفاق ينسجم مع القانون الدولي ، وقواعد حقوق الإنسان ، ومع الأداء الفعال لوظائف الدولة ، لمصلحة كلتا الطائفتين .

١٠ - وسأصف في الفرع التالي المواقف التي أعرب عنها كل طرف من الطرفين في إطار المواضيع الثمانية الرئيسية لمجموعة الأفكار .

النازحون
(الفقرات ٧٢ الى ٨٥ من مجموعة الأفكار)

(أ) المناطق التي ستخضع للإدارة القبرصية اليونانية - المنطقة المتأثرة (الفقرات ٧٣ الى ٧٥ من مجموعة الأفكار ، (مرفق الوثيقة S/24472)

١١ - تتمثل النقطة الموضوعية الرئيسية التي أثارها الوفد القبرصي التركي في إطار الجزء (أ) أعلاه في أن القبارصة الأتراك الذين سينقلون من المنطقة المتأثرة ليعاد توطينهم ينبغي أن يحصلوا على تعويضات على أساس قيمة ممتلكاتهم في المنطقة المتأثرة عند إعادة توطينهم .

١٢ - وفيما يتعلق بالحق في الممتلكات للنازحين من القبارصة الأتراك الذين يعيشون في المنطقة المتأثرة ، يتمثل موقف الجانب القبرصي اليوناني في أنه لا يمكن دفع تعويضات لهؤلاء الأشخاص عن ممتلكات لم يكونوا يملكونها في عام ١٩٧٤ . ويضيف الجانب القبرصي اليوناني أن القبارصة الأتراك الذين سيتم نقلهم من المنطقة المتأثرة لإعادة توطينهم في الولاية الاتحادية القبرصية التركية المرتقبة قد يختارون العودة الى الممتلكات التي كانوا يمتلكونها في الجنوب في عام ١٩٧٤ ، أو أن يحصلوا على تعويضات عنها على أساس قيمتها في عام ١٩٧٤ مضافا اليها عامل التضخم .

١٣ - وعلاوة على ذلك ، يقترح الجانب القبرصي اليوناني أن يتم تزويد جميع القبارصة الأتراك الذين يختارون إعادة توطينهم في الشمال ، بصرف النظر عما إذا كانت لديهم ممتلكات في عام ١٩٧٤ أم لا ، بسكن مماثل ، وببدل إعادة توطين لمدة محدودة وكذلك ، حيثما يبين ، بإعانات بطالة بنفس المعدل ورهنا بنفس الشروط المطبقة على القبارصة اليونانيين . كما أن القبارصة الأتراك الذين سيعاد توطينهم سيستفيدون من برنامج للإنعاش الاقتصادي تموله الحكومة الاتحادية ويتم وضعه كجزء من الاتفاق الإطاري الشامل .

١٤ - والجانب القبرصي اليوناني مستعد للتفاوض في شأن دفع تعويضات للقبارصة الأتراك عن أية استثمارات رأسمالية كبيرة في ممتلكات القبارصة اليونانيين التي أقاموا فيها في المنطقة المتأثرة .

(ب) المناطق الأخرى الخاضعة للإدارة القبرصية اليونانية والإدارة القبرصية التركية (الفقرات ٧٦ الى ٨٥ من مجموعة الأفكار)

١٥ - يتمثل الموقف القبرصي التركي في أنه كان من الضروري بعد عام ١٩٧٤ ، بغية تجنب حالة عدم التيقن المطولة في أوساط الطائفة القبرصية التركية ، أن تقوم الإدارة القبرصية التركية بالاستيلاء على جميع ممتلكات القبارصة اليونانيين على الجانب القبرصي التركي من أجل توفير السكن والتعويضات الكافية للقبارصة الأتراك الذين تم تشريدهم من الجنوب . ويرى الجانب القبرصي التركي أنه تم بهذه الطريقة توزيع معظم ممتلكات القبارصة اليونانيين في الجانب القبرصي التركي على القبارصة الأتراك ، مع إصدار سندات ملكية سليمة من الناحية القانونية ، كما أعلن علاوة على ذلك أن معظم ممتلكات القبارصة اليونانيين التي تستخدم حاليا من قبل القوات المسلحة التركية قد خصصت للأوقاف .

١٦ - وذكر الجانب القبرصي التركي أن النازحين من القبارصة اليونانيين لن يستطيعوا العودة الى الممتلكات التي كانوا يمتلكونها في عام ١٩٧٤ وأنهم سيحصلون على تعويضات من مبيعات الممتلكات القبرصية التركية التي تركت في الجنوب . وفي رأي الجانب القبرصي التركي أن الممتلكات القبرصية التركية التي تركت في الجنوب تعادل تقريبا ، على أساس القيمة الحالية ، الممتلكات القبرصية اليونانية التي تركت في الشمال . ويضيف الجانب القبرصي التركي قائلا إنه يتعين أن تؤخذ في الاعتبار أيضا ، عند حساب التعويض الشامل ، الخسائر والحرمان اللذين عانى منهما القبارصة الأتراك منذ عام ١٩٦٣ ، فضلا عن الأموال التي قدمتها تركيا للطائفة القبرصية التركية في تلك الفترة .

١٧ - ويتمثل موقف الجانب القبرصي التركي في أن خيار العودة سيمارس بعد فترة يوقف خلالها التنفيذ بالاتفاق المتبادل . وسيتم توطين أولئك الذين يختارون العودة بعد أن يتم بشكل مرض نقل الأشخاص الذين سيتأثرون الى مناطق أخرى . وسيتم وضع آلية للاستعراض في كل من الولايتين الاتحاديتين بطريقة يتفق عليها الطرفان للبت ، عند تظلم المالك و/أو الشاغل الحالي للعقار ، فيما إذا كانت هناك ظروف تحول دون النقل في تلك الحالة المعينة . وفي هذه الحالة ، أو إذا كان المالك و/أو الشاغل الحالي شخصا نازحا أيضا

أو مشتريا بحسن نية أو وريثا ، أو إذا كان المسكن قد خضع لتغييرات كبيرة أو حول لأغراض الاستخدام العام أو خصص لمؤسسات الخدمة العامة أو للوقف ، وما إلى ذلك ؛ أو إذا كان المالك و/أو الشاغل الحالي يشغل العقار في اطار مخطط لاعادة تأهيل الأشخاص عديمي المأوى ؛ أو إذا كان المالك و/أو الشاغل الحالي من قدامى المحاربين أو كان وريثا لأحد قدامى المحاربين أو من نسله ؛ أو إذا كان السكن موجودا في مناطق من المعروف أنها كانت مسرحا لأعمال عنف واسعة النطاق بين الطائفتين أو يوجد في مناطق تحددها كل ولاية من الولايتين الاتحاديتين لاعتبارات أمنية ، فإن المالك الدائم السابق لن يستطيع العودة وسيحصل على تعويض وسيكون توطين القبارصة اليونانيين في المنطقة التي ستخضع للإدارة القبرصية التركية رهنا بفترة وقف اختياري للتنفيذ وبالحد الأقصى المتفق عليه من أجل المحافظة على طابع الدولة الاتحادية بوصفها دولة تتألف من طائفتين ومنطقتين .

١٨ - أما موقف الجانب القبرصي اليوناني فهو أن الحق في العودة والحق في الممتلكات ، بعد قبولهما ، لا ينبغي أن يرتهن تنفيذهما إلا بوضع ترتيبات مناسبة لمواجهة أية صعوبات عملية ، وأن النازحين من كلتا الطائفتين ممن يقيمون حاليا في قبرص أو في الخارج واللذين كانوا في عام ١٩٧٤ يقيمون أو يمتلكون ممتلكات في المنطقة التي تخضع لادارة الطائفة الأخرى يمكن أن يختارو العودة الى ديارهم وممتلكاتهم أو أن يختاروا المطالبة بتعويضات ، على أساس قيمة ممتلكاتهم في عام ١٩٧٤ مضافا اليها عامل التضخم ، أو أن يختاروا الاحتفاظ بسندات ملكيتهم والدخول في ترتيبات تأجير عند الضرورة . أما الأشخاص الذين شردوا بعد كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ أو ورثتهم فيمكنهم بالمثل أن يتقدموا بمطالبات للتعويض . وسيكون تنفيذ ما تقدم رهنا بترتيبات متفق عليها لمواجهة أية صعوبات عملية .

١٩ - ويتمثل أيضا موقف الجانب القبرصي اليوناني في أن استيلاء السلطات القبرصية التركية على الممتلكات القبرصية اليونانية باطل ولاغ . ولا يمكن للسكان القبارصة الأتراك الحاليين أن يطالبوا بتعويض عن الممتلكات القبرصية اليونانية التي أعطيت لهم منذ عام ١٩٧٤ . والقبارصة الأتراك الذين سينقلون سيتم تعويضهم بطرق أخرى . وقيمة الممتلكات القبرصية التركية في المنطقة القبرصية اليونانية تقل كثيرا عن قيمة الممتلكات القبرصية اليونانية التي ستبقى في الدولة الاتحادية القبرصية التركية ، مع أخذ التسوية المتعلقة بالأراضي المبينة في مجموعة الأفكار في الاعتبار (نسبة ١١,٥ الى ١ تقريبا بالقيمة في عام ١٩٧٤) . ولذلك فإن عرض القبارصة الأتراك التعويض من خلال تبادل عام للممتلكات ليس مقبولا كعرض عادل أو ممكن .

٢٠ - وعلاوة على هذا فإن الموقف القبرصي اليوناني يتمثل أيضا في أنه ينبغي ألا تكون هناك فترة وقف مؤقت أخرى بعد الفترة اللازمة لعمليات إعادة التوطين وإعادة التأهيل الناتجة عن التعديلات المتعلقة بالأراضي . واصدار منع عام من العودة الى الولاية الاتحادية التي يديرها أفراد الطائفة الأخرى بسبب أعمال عنف ادعي ارتكابها في عام ١٩٧٤ ، أو قبل ذلك ، قد يكون منطويا على انتهاك لحقوق الإنسان ، وينبغي ، لذلك ، أن يكون اتخاذ الإجراءات القانونية السليمة على المستوى الاتحادي .

٢١ - وإضافة الى المسائل الواردة في مجموعة الأفكار فإن الجانب القبرصي اليوناني قد أثار مسألة المهاجرين الأتراك الذين استقروا في الجزء الشمالي من قبرص منذ عام ١٩٧٤ . وذكر الجانب القبرصي اليوناني أنه ينبغي أن يعود أولئك الأشخاص الى بلد منشئهم وأن يسهل لهم ذلك .

الأهداف العامة/المبادئ التوجيهية
(الفقرات ٢ الى ٢٣ من مجموعة الأفكار)

٢٢ - يعلن الجانب القبرصي التركي أن موقفه يتمثل أساسا في أن كل ولاية اتحادية هي ولاية ذات سيادة بقدر عدم كون سيادتها محدودة بسيادة الاتحاد . وعلى هذا فإن نتيجة الاتفاق الإطاري العام ستكون ، في رأي الاتحاد القبرصي التركي ، إنشاء جمهورية اتحادية مكونة من طائفتين ومنطقتين من جانب هيئتين شريكتين متساويتين سياسيا وتنبع منهما سيادة الجمهورية الاتحادية . وسوف توافق كل من الولايتين الاتحاديتين المتساويتين على التخلي للحكومة الاتحادية عن جزء من سلطتها السيادية . وبالإضافة الى هذا فإن الجانب القبرصي التركي مقتنع بأن الجمهورية الاتحادية ستكون أراضيها موحدة وأن تلك الأراضي ستتكون من أراضي الولايتين الاتحاديتين المتساويتين سياسيا ؛ وبأن تساوي جميع المواطنين أمام القانون لن يفسر ، أو يستخدم ، كذريعة للإضرار بالهوية الطائفية لأي من الطائفتين أو بمساواتهما السياسية أو سلامتهما ؛ وأن اللغة الرسمية للولاية الاتحادية القبرصية التركية ستكون اللغة التركية واللغة الرسمية للولاية الاتحادية القبرصية اليونانية ستكون اللغة اليونانية .

٢٣ - ويعلن الجانب القبرصي اليوناني أن الاتحاد المكون من طائفتين ومنطقتين ستقيمه ، بحرية ، الطائفة القبرصية اليونانية والطائفة القبرصية التركية اللتان تشكلات معا شعب قبرص .

الجوانب الدستورية للاتحاد
(الفقرات ٢٤ الى ٥١ من مجموعة الأفكار)

(أ) السلطات والوظائف التي ستخول للحكومة الاتحادية (الفقرات ٢٤ الى ٢٧ من مجموعة الأفكار)

٢٤ - يعلن الجانب القبرصي التركي أنه يوافق في الأساس على هذه الأحكام ، مع وجود الشروط التالية المتعلقة بقائمة السلطات والوظائف المخولة للحكومة الاتحادية : قد تدخل الولايتان الاتحاديتان في اتفاقات مع الحكومات الأجنبية ، كل منهما في حدود اختصاصها ، دون موافقة الحكومة الاتحادية ، وإن كان ينبغي أن تكون هذه الاتفاقات متفقة مع السياسة الخارجية للحكومة الاتحادية ؛ وينبغي أن يقتصر دور الحكومة الاتحادية على وضع القواعد والإجراءات التي ينبغي أن تتولى الولايتان الاتحاديتان تنفيذها بالنسبة للمطارات والموانئ فيما يتعلق بالمسائل الدولية والهجرة والجنسية ؛ وينبغي أن تقتصر الحكومة الاتحادية على تنسيق الإجراءات المتعلقة ببراءات الاختراع والعلامات التجارية ؛ وينبغي أن تضع الحكومة الاتحادية ، ببساطة ، حدا أدنى من المعايير المتعلقة بالصحة العامة والبيئة واستخدام الموارد الطبيعية

وحفظها وكذلك الموازين والمقاييس . ويعتقد الجانب القبرصي التركي أنه ينبغي أن تكون ممارسة السلطات والوظائف الاتحاديـــة بواسطة موظفين اتحاديين منتمين لطائفة الولاية الاتحادية التي يعملون فيها أو ، وفقا للاتفاقات ، عن طريق وفد للولايتين الاتحاديتين .

٢٥ - ويذكر الجانب القبرصي اليوناني أنه ينبغي أن تكون الحكومة الاتحادية قادرة على ممارسة وتنفيذ سلطاتها ووظائفها ، وخاصة ما يتعلق منها بمسائل أساسية من بينها مسائل الهجرة والجنسية مثلا ؛ وأن يكون عقد الاتفاقات التي تود إحدى الولايتين الاتحاديتين أن تدخل فيها مع حكومات أجنبية ومنظمات دولية في مجال اختصاصها من خلال وزارة الخارجية ، وأن تعتمد الحكومة الاتحادية تلك الاتفاقات إذا كانت ستؤثر على العلاقات الدولية للاتحاد أو تنطوي على تحميلها بعبء مالي ؛ وأن تشمل الأحكام المتعلقة بسلطات الحكومة الاتحادية ووظائفها وضع سياسة اقتصادية اتحادية ؛ وأن يكون هناك قانون تجاري وحيد وقانون شركات موحد في جميع أنحاء الاتحاد . ويذكر الجانب القبرصي اليوناني أيضا أنه ينبغي ألا يؤثر مناط السلطة فيما لم ينص عليه ، بأي شكل من الأشكال ، على السيادة الوحيدة وغير القابلة للتجزئة لدولة قبرص .

(ب) هيكل الحكومة الاتحادية وتكويتها ووظائفها

١' السلطة التشريعية (الفقرات ٢٨ الى ٣٥ من مجموعة الأفكار)

٢٦ - يوافق الجانب القبرصي على الأحكام الواردة في الجزء ذي الصلة من مجموعة الأفكار .

٢٧ - يقبل الوفد القبرصي اليوناني ، من حيث المبدأ ، الأحكام ذات الصلة الواردة في مجموعة الأفكار رهنا بادخال أية تحسينات تحقق المصلحة للطائفتين ومع أخذ الاعتبارات التالية في الحسبان : ينبغي أن يكون النظام الانتخابي لمجلسي السلطة التشريعية موحدا في جميع أنحاء الاتحاد ؛ وأن الحكم الوارد في مجموعات الأفكـــار والمتعلق بوجـــود أغلبيتين منفصلتين ليست له ضرورة بالنظر الى تكوين المجلس الأعلى ؛ والحاجة الى تحسين آلية للخروج من مأزق عدم الاتفاق .

٢' السلطة التنفيذية (الفقرات ٣٦ الى ٤٢ من مجموعة الأفكار)

٢٨ - يرى الجانب القبرصي التركي أن وظيفتي الرئيس ونائب الرئيس ترمزان الى أن الاتحاد هو بطبعيته اتحاد مكون من طائفتين . ولذلك فإنه ينبغي أن يتناوب ممثلون عن كل طائفة منصب الرئيس وتمثيل الاتحاد في المناسبات الرسمية في الخارج .

٢٩ - ويتمثل موقف الجانب القبرصي التركي في أنه يجب أن تنتخب كل طائفة ، بشكل منفصل وعن طريق استفتاء عام ، ممثلا لشغل منصب الرئيس الاتحادي أو نائب الرئيس الاتحادي . وهذه الانتخابات تكفل أن يجسد من يشغلون المناصب الاتحادية إرادة الطائفة التي يمثلونها وتعكس حق كل طائفة في انتخاب ممثليها في الحكومة المركزية ، وهو حق مستمد من دستور عام ١٩٦٠ ويرجع الى عهد الحكم

العثماني . وينبغي أن يكون عدد الوزراء الاتحاديين من القبارصة الأتراك مساويا لعدد الوزراء الاتحاديين من القبارصة اليونانيين في مجلس الوزراء وأن يكون عمل مجلس الوزراء قائما على أساس توافق الآراء كي تنعكس المساواة السياسية بين الطائفتين .

٣٠ - ويعتقد الجانب القبرصي اليوناني أنه بالنظر الى أن الرئيس الاتحادي ونائب الرئيس الاتحادي يمثلان وحدة البلد فإنه يجب أن تكون ولايتهما ولاية عامة عن طريق إجراء انتخابات تستند الى استفتاء عام مرجح في الاتحاد بكامله . وتكوين مجلس الوزراء الوارد في مجموعة الأفكار (أي نسبة القبارصة اليونانيين الى نسبة القبارصة الأتراك هي ٧ : ٣) هو تكوين مقبول لدى الجانب القبرصي اليوناني ، كما أن الأحكام التي تتناول عملية صنع القرارات في مجلس الوزراء هي أحكام مقبولة . ويعتقد الجانب القبرصي اليوناني أنه مما يحقق صالح الطائفتين أن يعين وزير قبرصي تركي ، على أساس التناوب ، لواحدة من وزارات الخارجية أو المالية أو الدفاع ، ولكن تعيين وزير من أي من الطائفتين في أية وزارة تعيينا شبه دائم سيكون له أثر معاكس .

٣٠ مكررا السلطة القضائية (الفقرات ٤٣ الى ٤٦ من مجموعة الأفكار)

٣١ - يقبل الطرفان الأجزاء ذات الصلة من مجموعات الأفكار .

(ج) الحقوق الأساسية بما في ذلك الحريات الثلاث والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الفقرات ٤٧ الى ٥١ من مجموعة الأفكار)

٣٢ - يوافق الجانب القبرصي التركي أن تمارس حرية الحركة دون عائق عند إنشاء الجمهورية الاتحادية ، ولكنه اشترط أن يكون قد تم عند تلك المرحلة وضع ترتيبات لتسوية المطالبات المتعلقة بالممتلكات . ويعتقد الجانب القبرصي التركي أن تنظيم الولايتين الاتحاديتين لحرية الاستيطان والحق في الملكية سيتطلب المحافظة على طبيعة الاتحاد كاتحاد مكون من طائفتين وسيأخذ في الاعتبار الحاجة الى منع نشوء نزاعات بين الطائفتين ، وكذلك المصالح الاقتصادية وهوية الطائفة بالولايتين الاتحاديتين . وسيبدأ تطبيق حرية الاستيطان والحق في الملكية بعد استكمال عمليات إعادة التوطين الناشئة عن التعديلات المتعلقة بالأراضي ولكن ذلك سيتم تدريجيا وعلى مراحل وبعد فترة توقف مؤقت من أجل بناء الثقة . وسوف توضع ترتيبات خاصة لطائفة الموارنة الذين كانت إقامتهم الدائمة في عام ١٩٧٤ في أراضي الولاية الاتحادية القبرصية التركية .

٣٣ - والجانب القبرصي اليوناني يؤكد أن وحدة الدولة الاتحادية تتطلب تطبيق الحقوق والحريات الفردية تطبيقا منتظما على جميع القبارصة في سائر أنحاء الاتحاد . وهذه الحقوق والحريات يجب أن تكون راسخة في الدستور وأن يحميها الاتحاد . وقد قبل أن تتولى الولايتان الاتحاديتان تنظيم تلك الحقوق والحريات ، غير أن فرض أية قيود تتعارض مع القانون الدولي وصكوك حقوق الإنسان ليس مقبولا . واصدار منع عام من عودة الأشخاص الذين يدعى بأنهم ارتكبوا أعمال عنف في عام ١٩٧٤ ، أو قبله الى

الولاية الاتحادية التي تديرها الطائفة الأخرى ينطوي ، في رأي الجانب القبرصي اليوناني ، على انتهاك لحقـــوق الإنســـان وينبغي ، لهذا السبب ، أن يكون اتخاذ الإجراءات القانونية السليمة على المستوى الاتحادي .

التعديلات في الأراضي
(الفقرات ٦٧ الى ٧١ من مجموعة الأفكار)

٣٤ - في حين يقبل الطرف القبرصي التركي ضرورة اجراء تعديلات في الأراضي كجزء من الاتفاق الاطاري الشامل ، فهو يؤكد أن من شأن الخريطة الواردة في مجموعة الأفكار أن تؤدي الى اقتلاع ٤٣٣ ٣٧ قبرصيا تركيا من ديارهم وأن ذلك غير مقبول كأساس للمناقشة . ويرى الجانب القبرصي التركي ، أن المعايير الواردة في الاتفاق الرفيع المستوى لعام ١٩٧٧ كما وضحت خلال المحادثات يجب أن تكون الأساس الذي تقوم عليه التعديلات في الأراضي . ويمكن أن ينص هذا الاتفاق على وجود ولاية قبرصية تركية اتحادية تتألف من ٢٩ في المائة من أراضي الاتحاد أو تزيد . وعلاوة على ذلك ، يؤكد الجانب القبرصي التركي أنه لا يمكن رسم أي خريطة إلا بعد التوصل الى اتفاق بشأن الجوانب الدستورية للاتحاد وعندما يكون من الواضح ، في رأي الجانب القبرصي التركي ، أن الجانب القبرصي اليوناني قد وافق على اقتسام السلطة في ظل هيكل اتحادي .

٣٥ - ويقبل الجانب القبرصي اليوناني الخريطة الواردة في مجموعة الأفكار ، رهنا بإجراء تغييرات هامشية ترمي الى جعل الخريطة أكثر انصافا . وينبغي التوصل الى اتفاق فيما يتعلق بمركز المناطق الخاصة الموضحة في الخريطة وحقوق سكانها في كل من الولايتين الاتحاديتين ، يرمي بوجه خاص الى كفالة حقوق القبارصة اليونانيين في منطقة كارباس بموجب اتفاق فيينا الثالث لعام ١٩٧٥ . ويوافق الجانب القبرصي اليوناني على ضرورة إجراء تعداد عام في جميع أنحاء قبرص ، ينفذ تحت اشراف دولي .

الأمن والضمان
(الفقرات ٥٢ الى ٦٦ من مجموعة الأفكار)

٣٦ - ويقبل الجانب القبرصي التركي أحكام مجموعة الأفكار الواردة تحت هذا العنوان ويضيف قائلا : إن معاهدات الضمان والتحالف لعام ١٩٦٠ نافذة ولا يجوز إضعافها ؛ وأن من الأفضل وضع الاشارة الى مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا تحت عنوان "المبادئ التوجيهية" ؛ وأن الجدول الزمني لتخفيض الوحدات القبرصية اليونانية والقبرصية التركية الى مستوى متفق عليه ، ولانسحاب جميع القوات غير المنصوص عليه بموجب معاهدة التحالف سينفذ بصورة كاملة "بتاريخ" إنشاء الجمهورية الاتحادية .

٣٧ - ويعلن الجانب القبرصي اليوناني أن تفسيره لمعاهدة الضمان يختلف عن تفسير الجانب القبرصي التركي ، من حيث أن الجانب القبرصي اليوناني يعتبر أن تركيا ، أو الدول الضامنة الأخرى ، لا تملك ولا يمكن أن يكون لها حق التدخل العسكري انفراديا ، لأن ذلك يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة . والجانب القبرصي اليوناني مستعد لإحالة هذه المسألة ، وأية مسألة قانونية أساسية أخرى الى محكمة العدل الدولية .

٣٨ - كما يتمثل موقف الجانب القبرصي اليوناني في أن تمركز الوحدات القبرصية اليونانية والوحدات القبرصية التركية التابعة للقوة الاتحادية في الولاية الاتحادية لكل منهما بصورة حصرية لا يعزز وحدة البلد .

التنمية والضمانات في الميدان الاقتصادي
(الفقرات ٨٦ الى ٩٢ من مجموعة الأفكار)

٣٩ - يعلن الجانب القبرصي التركي أنه ينبغي اعتبار الولايتين الاتحاديتين وحدتين منفصلتين لأغراض التجارة الأجنبية والوكالات الأجنبية وأن على الاتحاد أن يوفر لتركيا واليونان ، على أساس المعاملة بالمثل ، حق الوصول الى الأسواق والمرافق ذات الصلة في جميع الميادين الاقتصادية . وهذا يستبعد إمكانية قيام أي من الوطنين الأم بكفالة مركز اقتصادي في قبرص أفضل من الأخرى .

٤٠ - ويمضي الجانب القبرصي التركي في اعلان أنه ، لكفالة التعادل في الروابط الخاصة بين كل من الوطنين الأم ، اليونان وتركيا ، وقبرص ، فإنه لا يمكن للاتحاد أن يصبح عضوا في أي منظمة دولية أو أية هيئة أخرى أو الاشتراك فيها ، إلا (أ) إذا كان كل من تركيا واليونان عضوا في هذه المنظمة أو الهيئة أو تشترك فيها ؛ (ب) ووافقت الولايتان الاتحاديتيان على هذه العضوية أو الاشتراك في استفتاءين منفصلين .

٤١ - ويقبل الجانب القبرصي اليوناني الأحكام ذات الصلة شريطة أن يكون الاستفتاءان المنفصلان بشأن المسائل المتصلة بالعضوية في الجماعة الأوروبية جزءا من الاستفتاءين المنفصلين بشأن الاتفاق الاطاري الشامل وأن يجريا في الوقت نفسه .

الترتيبات الانتقالية
(الفقرات ٩٣ الى ١٠٠ من مجموعة الأفكار)

٤٢ - يعلن الجانب القبرصي التركي أنه يقبل الأحكام ذات الصلة من مجموعة الأفكار ، رهنا بإنشاء حكومة انتقالية تتألف من الجانبين بعد الموافقة على الاتفاق الاطاري الشامل في استفتاءين منفصلين .

والشرط الأخير موضح كطريقة لتجنب الفوضى القانونية التي ستكون لها عواقب غير منظورة . وتعمل هذه الحكومة الانتقالية تحت الاشراف المشترك لرئيسي الولايتين الاتحاديتين . كما يعلن الجانب القبرصي التركي أن ولايته الاتحادية لن تلتزم بآثار أي اتفاق دولي انضم اليه الجانب القبرصي اليوناني بعد كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ ما لم توافق عليه السلطة التشريعية القبرصية التركية .

٤٣ - ويعلن الجانب القبرصي اليوناني أن يلزم إجراء مناقشة وافية للأحكام المتصلة بالترتيبات الانتقالية بعد أن يكون الجانب القبرصي التركي قد قبل المفاهيم الأساسية ذات الصلة . كما يستبعد الجانب القبرصي اليوناني أي اعتراف بـ "الجمهورية التركية لقبرص الشمالية" (TRNC) بوصفه يتعارض مع قرارات مجلس الأمن ، ويوافق على قيام الأمم المتحدة بإجراء الاستفتاءين المنفصلين بشأن الاتفاق الاطاري الشامل .

ثانيا - ملاحظات

٤٤ - لم تكن نتيجة الاجتماعات المشتركة التي عقدت في الفترة من ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر الى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر على مستوى التوقعات . وصحيح أن الاجتماعات كانت مفيدة من حيث أنها جمعت بين الزعيمين وجها لوجه في مناقشات مستفيضة وأنها أوضحت لكل منهما مباشرة بطريقة لم يسبق لها مثيل مواقف كل منهما بشأن مجموعة الأفكار التي وافق عليها مجلس الأمن بوصفها أساسا للاتفاق الإطاري الشامل . كما أن من الأمور الايجابية أن كلا من الزعيمين وافق على مواصلة العملية . ومع ذلك ، فإن الأهداف التي حددها مجلس الأمن في القرار ٧٧٤ (١٩٩٢) لم تتحقق . كما لم يتحقق أي اتفاق اطاري شامل .

٤٥ - وأظهرت المناقشات أنه لاتزال هناك خلافات بين مواقف كل من الطرفين ومجموعة الأفكار . وتعتبر بعض المواقف التي اتخذها كل من الجانبين انحرافا عن الأحكام الواردة في مجموعة الأفكار ، وينبغي بالتالي أن تكون قابلة للتعديل بحيث يمكن تحقيق الانسجام أثناء الاجتماعات المشتركة المقبلة . بيد أن بعض المواقف التي أفصح عنها الجانب القبرصي التركي تقع ، بطريقة أساسية ، خارج اطار مجموعة الأفكار . وأعتقد أن هناك حاجة الى قيام الجانب القبرصي التركي بإعادة النظر في هذه المواقف وجعلها ضمن اطار مجموعة الأفكار عن طريق استئناف الاجتماعات في آذار/مارس ١٩٩٣ .

٤٦ - ومن المهم الإشارة الى أن مجموعة الأفكار قد انبثقت عن جهد مستمر أثناء السنوات العديدة الماضية ، تم خلالها بنجاح صقل النص لمراعاة الشواغل والمصالح المشروعة التي أعرب عنها كل من الطرفين . وقد اكتسبت هذه العملية زخما خاصا من المناقشات التي أجراها ممثلو الأمم المتحدة مع كبار المسؤولين في وزارة خارجية تركيا في عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩١ . وقد تمثلت نتيجة هذه العملية في

مجموعة الأفكار التي توفر أساس التوصل الى حل منصف - أي حل وسط ، إلا أنه حل يكفل المصالح الأساسية لكل من الطرفين .

٤٧ - وقد وجدت أن مواقف الجانب القبرصي التركي تختلف أساسا مع مجموعة الأفكار تحت ثلاثة مواضيع عامة : (أ) مفهوم الاتحاد ؛ (ب) النازحون ؛ (ج) التعديلات في الأراضي .

٤٨ - وفيما يتعلق بمفهوم الاتحاد ، فإن الفكرة الأساسية في موقف الجانب القبرصي التركي تقوم على افتراض أن هناك حاليا ولايتين كل منهما ذات سيادة وتتمتعان بحقوق متساوية وأنهما ستظلان ذات سيادة واقعا وفعلا في أي اتحاد مقبل . ويتكرر هذا الطابع العام من خلال موقف الجانب التركي من الموضوعين المسميين "الأهداف العامة" و "المبادئ التوجيهية" ولاسيما فيما يتعلق بمسألة السيادة ؛ ومن خلال موقفه المتمثل في أن أملاك القبارصة اليونانيين في الشمال قد وزعت على القبارصة الأتراك بموجب تشريع نافذ وملزم ؛ ومن خلال أفكاره عن كيفية اقامة حكومة انتقالية ؛ ومن خلال موقفه المتعلق باعتبار الولايتين الاتحاديتين كوحدتين تجاريتين منفصلتين في السوق الدولية ؛ ومن خلال بعض خياراته المفضلة المعلنة في المجال الدستوري ، فيما يتعلق بتنفيذ وظائف الحكومة الاتحادية مثل الوظائف المتصلة بالجنسية والهجرة والمطارات والموانئ والخدمة المدنية الاتحادية . وفي هذا الصدد ، تجدر الإشارة الى أن قرارات مجلس الأمن بشأن قبرص سعت منذ عام ١٩٦٤ الى الحفاظ على سلامة أراضي قبرص ووحدتها . فالقرار ٧٥٠ (١٩٩٢) المؤرخ ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٢ يعيد تأكيد أن "تسوية مسألة قبرص يجب أن تقوم على أساس دولة لقبرص تكون لها سيادة وحيدة وشخصية دولية وحيدة ومواطنة وحيدة ، ويكفل استقلالها وسلامتها الاقليمية ..." .

٤٩ - وبخصوص النازحين ، أشرت في آخر تقرير قدمته الى مجلس الأمن (S/24472) المؤرخ في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ الى أن السيد دنكتاش يقبل مبدأ حق العودة في الملكية ، بشرط أن تؤخذ في الاعتبار الصعوبات العملية التي يواجهها الجانب القبرصي التركي .

٥٠ - والاستثناءات التي حددها الجانب القبرصي التركي (انظر الفقرة ١٧ أعلاه) من شأنها أن تحول في الواقع دون امكانية عودة أي نازح قبرصي يوناني .

٥١ - وموقف السيد دنكتاش يتمثل في أن كافة الممتلكات القبرصية اليونانية في الشمال قد استولت عليها السلطات القبرصية التركية ، وأن هذه الممتلكات قد وزعت كلها تقريبا ، فيما بعد ، إما (أ) على النازحين من القبارصة الأتراك ، كتعويض لهم عن ممتلكاتهم التي تركوها في الجنوب ، أو (ب) على أشخاص آخرين - قد يكونون من القبارصة الأتراك أو من المهاجرين من تركيا الذين "حصلوا على الجنسية" منذ عام ١٩٧٤ .

٥٢ - ومن رأي السيد دنكتاش أن النازحين من القبارصة اليونانيين لا يحق لهم أن يعودوا الى هذه الممتلكات التي "يملكها" القبارصة الأتراك (المولودون في قبرص أو في الخارج) حيث أن هؤلاء لهم الآن "حقا مشروعا" في الممتلكات المعنية . ومن ثم ، فإن هؤلاء النازحين من القبارصة اليونانيين لا يمكن تعويضهم ، في رأي السيد دنكتاش ، إلا عن الممتلكات التي كانت لديهم في عام ١٩٧٤ .

٥٣ - وما يذهب اليه الجانب القبرصي التركي من أن الاستيلاء الفعلي على الممتلكات يتضمن اكتساب حقوق الملكية المتعلقة بهذه الممتلكات ، يتجلى في المطلب القبرصي التركي بأنه ينبغي لأي شخص قبرصي تركي ينتقل من المنطقة المتأثرة بالتعديلات في الأراضي أن يحصل أيضا [بالاضافة الى تزويده بمسكن مماثل بديل ، وما الى ذلك ، مما هو متوخى في مجموعة الأفكار] على تعويض عن الأراضي/المساكن التي يحوزها في المنطقة المتأثرة ، بصرف النظر عما اذا كان صاحب ملك أم لا ، أو حتى اذا كان يعيش في قبرص في عام ١٩٧٤ . وبالتالي ، فإن القبارصة الأتراك ، الذين كانوا لا يقطنون المنطقة المتأثرة في عام ١٩٧٤ ، سيحصلون على تعويضات عن ممتلكات أشخاص غيرهم .

٥٤ - وعلاوة على ذلك ، وفيما يتصل بالتعويض ، فلئن كان السيد دنكتاش يتقبل المبدأ القائل بأن الأفراد من القبارصة اليونانيين النازحين لهم حق في التعويض فيما يتصل بما كان لديهم من ملكية في عام ١٩٧٤ ، إلا أنه يرى أن التبادل الشامل بين الطائفتين لسندات ملكية النازحين ، التي يطالب أصحابها بتعويض عنها ، يكفي بشكل أساسي لتسوية جميع المطالبات . وهو يؤكد أن قيمة ممتلكات النازحين من القبارصة اليونانيين في الشمال تساوي تقريبا قيمة ممتلكات النازحين من القبارصة الأتراك في الجنوب ، وذلك على أساس القيمة الحالية . ومع هذا ، فإن كافة المعلومات المتوفرة تشير الى أن قيمة ممتلكات النازحين من القبارصة اليونانيين في الشمال تبلغ أضعاف قيمة ممتلكات النازحين من القبارصة الأتراك في الجنوب .

٥٥ - والهدف الذي ينشده السيد دنكتاش من موقفه هذا هو أن تعيش الطائفتان منفصلتين عن بعضهما بعضا ، باعتبارهما فئتين اثنيتين متجانستين تقريبا . والحل الذي يلتمسه السيد دنكتاش لا يتفق مع مجموعة الأفكار ، التي تحاول مراعاة الصعوبات العملية ولكن بطريقة لا تنفي حق العودة والحق في الملكية ، كما أنه لا يتفق مع المعايير والممارسات الدولية .

٥٦ - وبخصوص التعديلات في الأراضي ، يلاحظ أن السيد دنكتاش يرفض قبول الخريطة الواردة في مجموعة الأفكار ، حتى كأساس للمناقشة . ورغم النداء الذي وجهته في تقريري المؤرخ في ٢١ آب/أغسطس والذي كرره المجلس في قراره ٧٧٤ (١٩٩٢) ، فإنه لم يبد أي استعداد لتوخي أي تعديل يتفق بشكل أو بآخر مع المقترحات الواردة في مجموعة الأفكار - مما يعد أمرا ضروريا ، في ضوء ما تتسم به مجموعة الأفكار من توازن حساس .

٥٧ - وكما سبق أن ذكرت في الفقرة ٤٥ ، ما زالت هناك نقاط خلاف أخرى بين الجانبين ، وإن كانت هذه النقاط داخلة في نطاق مجموعة الأفكار . وهذا هو الحال ، على سبيل المثال ، فيما يتصل ببعض خلافات الجانبين بشأن سلطات ووظائف الحكومة الاتحادية ، والسلطة التنفيذية الاتحادية .

٥٨ - وقد لاحظت أن الجانب القبرصي التركي قد أعلن قبوله للأحكام الواردة في مجموعة الأفكار . ومع هذا ، فإن تلك الاعلانات كثيرا ما كانت مقيدة بشروط . وهذه المسائل ينبغي توضيحها ، في الاجتماعات المشتركة المقبلة ، بطريقة تكفل عدم الخروج عن مجموعة الأفكار .

٥٩ - والمجهود المكثف الذي بذل في الأسابيع الأخيرة لم يؤد الى اتفاق شامل . والافتقار الى الارادة السياسية اللازمة ، على النحو المذكور في تقريري المؤرخ في ٢١ آب/أغسطس (S/24472) ، لا يزال يحول دون ابرام اتفاق كان يمكن الوصول اليه لولا ذلك .

٦٠ - وفي القرار ٧٧٤ (١٩٩٢) ، أوضح مجلس الأمن أن المجهود الحالي لا يمكن أن يستمر الى أجل غير مسمى ، وطلب ، في حالة تعذر التوصل الى اتفاق ، أن أوصي بمناهج عمل بديلة لحل مشكلة قبرص . وأكد مجلس الأمن أنه لا يمكن قبول الوضع الراهن في الجزيرة . ومن المناسب ، بالتالي ، أن تدرس أشكال المجهود الحالي الى جانب امكانية تعزيز احتمالات نجاحه من خلال التدابير التي يمكن لكل طرف أن يتخذها على الصعيد العملي .

٦١ - ومن الضروري ، قبل كل شيء ، أن يقوم الجانب القبرصي التركي بتعديل مواقفه ، ولا سيما فيما يتصل بمفاهيم الاتحاد والنازحين والتعديلات في الأراضي ، عندما تستأنف الاجتماعات المشتركة في شهر آذار/مارس ١٩٩٣ ، كيما تصبح تلك المواقف داخلة في نطاق مجموعة الأفكار .

٦٢ - ولقد اتفق الزعيمان على مواصلة عملية التفاوض في الجزء الأول من عام ١٩٩٣ . واني أرى ، في هذا الصدد ، أن الوقت ربما قد حان للقيام ، بشكل أوسع نطاقا ، بتنفيذ ما قرره مجلس الأمن في قراره ٧٥٠ (١٩٩٢) المؤرخ في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٢ من أن تظل هذه المسألة قيد النظر "على أساس مستمر ومباشر [بدرجة أكبر]" .

٦٣ - ويبدو من الاجتماعات المشتركة الأخيرة أن ثمة أزمة ثقة حادة بين الجانبين . ومن الصعب أن يتوقع تكليل هذه المحادثات بالنجاح ما دام الحال على هذا النحو . ولا شك أن احتمالات التقدم سوف تتعزز على نحو كبير لو قام كل جانب من الجانبين باتخاذ عدد من تدابير بناء الثقة . وهدف هذه التدابير ، اذا اتخذت بحسن نية من قبل كل جانب ، هو التعجيل ببلوغ هدف الاجتماعات المشتركة المقبلة - أي ابرام اتفاق شامل بناء على كامل مجموعة الأفكار التي أيدها مجلس الأمن . والتدابير التالية

من شأنها أن تساعد في تهيئة مناخ جديد من الثقة ، مما يؤدي الى المساهمة في نجاح عملية التفاوض .

أولا - أن مستوى القوات المسلحة والأسلحة في قبرص مرتفع للغاية بالفعل ، ومع ذلك لا يزال آخذا في التعاظم . والخطوة الأولى في مجال انسحاب القوات غير القبرصية ، على النحو المتوخى في مجموعة الأفكار ، تتمثل في تخفيض حجم القوات التركية بالجزيرة الى المستوى الذي كانت عليه منذ عقد مضى ، على أن يقابل ذلك وقف برامج حيازة الأسلحة من قبل الجانب القبرصي اليوناني . وتنفيذ هذه الخطوات ، الى جانب التدابير الواردة في الفقرة التالية مباشرة ، مناسب التوقيت الى أقصى حد في ضوء ما يوشك الاضطلاع به من تخفيضات كبيرة في أعداد وموارد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص ؛

ثانيا - ينبغي تمديد اتفاق سحب الجنود الذي أبرمته قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص في عام ١٩٨٩ مع القوات العسكرية على كلا الجانبين ، والذي أدى الى قيام كلا الجانبين بسحب الجنود من المواقع ووقف الدوريات في بعض الأماكن الحساسة في نيقوسيا ، وذلك لتغطية جميع نواحي المنطقة الحائلة التي تسيطر عليها الأمم المتحدة ، والتي يقترب فيها الجانبان من بعضهما بعضا اقترابا كبيرا . واني أنوي الايعاز الى قائد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص بأن يشرع في المناقشة مع كلا الجانبين لتحقيق هذا الهدف دون تأخير ؛

ثالثا - في اطار مراعاة ما تبدد من ممتلكات ومقومات أساسية قيمة في فاروشا خلال ١٨ سنة ، يجب القيام فورا ، وفقا لقرار مجلس الأمن ٥٥٠ (١٩٨٤) المؤرخ ١١ أيار/مايو ١٩٨٤ ، بتمديد المنطقة الخاضعة لسيطرة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص حتى تشمل فاروشا ؛

رابعا - أن تشجيع الاتصال بين الناس من كلتا الطائفتين من شأنه أن يسهم الى حد كبير في تحطيم حواجز عدم الثقة القائمة . ومن الواجب ، تحقيقا لهذه الغاية ، تقليل قيود السفر عبر المنطقة الحائلة ؛

خامسا - وبالمثل ، ينبغي تقليل القيود المفروضة على عبور الزوار الأجانب خط الهدنة ؛

سادسا - يجب على كل طرف أن يقترح مشاريع لخدمة الطائفتين ، كما يجب على الدول المقرضة والمانحة ، الى جانب المؤسسات الدولية ، أن تفضل المشاريع التي تحفز على التعاون فيما بين الطائفتين ، ولا سيما مشاريع القطاع الخاص ، وأن تقدم حوافز لها ؛

سابعا - ينبغي أن يمتثل الجانبان لاجراء احصاء على نطاق قبرص بأسرها تحت رعاية الأمم المتحدة ؛

ثامنا - يتعين على الجانبين أن يتعاونا لتمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع بدراسات جدوى فيما يتصل بإعادة توطين وتأهيل القبارصة الأتراك الذين سيتأثرون بالتعديلات في الأراضي التي ستتم كجزء من الاتفاق الشامل .

٦٤ - وتنفيذ المقترحات السابقة سيكون بمثابة مقياس حسن للارادة السياسية لجميع الأطراف المعنية في أن تعمل بنشاط من أجل ايجاد حل لمشكلة قبرص .

٦٥ - والى حين استمرار العملية في آذار/مارس ١٩٩٣ ، سيكون هناك دون شك اهتمام شديد من قبل مجلس الأمن ، بل ، وفي الواقع ، من قبل أعضاء الأمم المتحدة عموما ، بما في ذلك الأعضاء المساهمون في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص ، برد فعل كل جانب بالنسبة لهذه المقترحات .

٦٦ - وفي حالة قبول الجانبين للمقترحات المذكورة أعلاه ، فإن الاجتماعات المشتركة التي ستستأنف في شهر آذار/مارس ، ستتم في جو أكثر مواتاة .

٦٧ - وأود أن أحث المجلس على إبقاء التطورات ذات الصلة قيد الاستعراض الدقيق ، بما في ذلك التطورات التي ستجري أثناء الاجتماعات المشتركة في شهر آذار/مارس ، من أجل النظر في ما ينبغي اتخاذه من اجراءات اضافية للتوصل الى حل سريع لمشكلة قبرص .

- - - - -